الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.300

الجمعية العامة

Distr.: General
11 September 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٠٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٧ نيسان/أبريل، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد بادجي ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن التطورات منذ الاجتماع الأخير

تطورات الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

تقرير رئيس اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما

اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن مسألة فلسطين، ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، ومنتدى الأمم المتحدة العام لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، بريتوريا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

07-32097 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

تقرير الرئيس عن التطورات منذ الجلسة السابقة

٢ - **الرئيس:** قال إن اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني كان قد انعقد في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٣ - ومن ٢٤ إلى ٢٧ آذار/مارس قام الأمين العام بزيارة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة حيث اجتمع برئيس السلطة الفلسطينية والممثلين الفلسطينيين ومع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية ووزيرة خارجية الولايات المتحدة ورئيس الوزراء الإسرائيلي وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين. وقد شاهد بنفسه أيضاً نقاط التفتيش والمستوطنات والجدار في الضفة الغربية، ورأى أنها جميعاً تدعو إلى القلق العميق. وقد تأثر الأمين العام بحنين الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل إلى الحصول على دولة خاصة بهم وبمظاهر الإحباط الكثيرة التي يواجهونها يومياً وشدد على ضرورة إعطاء وحدة الحكومة الوطنية مساحة سياسية لتركِّز على المهام التي تنتظرها.

٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس أعاد الزعماء العرب في مؤتمر القمة العربي التاسع عشر المعقود في الرياض تأييدهم لمبادرة السلام العربية الصادرة في عام ٢٠٠٢. وأكد إعلان الرياض على خيار السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي للأمة العربية.

٥ - وفي ١٥ نيسان/أبريل اجتمع رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في القدس حيث ناقشا القيود على السفر والتجارة والإطار العريض لإقامة دولة فلسطينية. وكان تعهدهما بالاجتماع مرتين شهريا موضعاً لترحيب كبير.

٦ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل اجتمع المكتب مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الجديد السيد ب. لين باسكو، وهنَّأه على تعيينه مؤخراً وأبلغه بأعمال اللجنة. وشدد وكيل الأمين العام على أنه والأمين العام يعتبران الحالة في الشرق الأوسط أولوية من أولويات الأمم المتحدة. كما أكد لمكتب اللجنة أنه سيهتم اهتماماً خاصاً بأنشطة اللجنة.

تطورات الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية

٧ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): قال إنه كان أحد أعضاء الوفد الفلسطيني الذي اجتمع مع الأمين العام أثناء زيارته الأخيرة لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وأثناء هذه الزيارة شاهد الأمين العام بنفسه مدى التدمير الذي أحدثه الجدار وأخطار المستوطنات غير القانونية والحالة الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني؛ وقد تحدث مع ممثلي السجناء الفلسطينيين واجتمع مع الرئيس عباس؛ كما عقد مؤتمراً صحفياً ضمن جملة أنشطة أخرى. وكان اجتماع مجلس الأمن في موعد سابق هذا الأسبوع اجتماعاً بنَّاءً جداً وأتاح فرصة لإجراء مناقشة جدية لآخر التطورات. وبالإضافة إلى ذلك أرسلت بعثة المراقَبة الدائمة لفلسطين رسائل إلى مجلس الأمن والأمين العام ورئيس الجمعية العامة بشأن التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تصعيد العدوان ضد المواطنين الفلسطينيين. ومنذ فترة قريبة جداً قُتل ٩ من الفلسطينيين، من بينهم بعض الأطفال، خلال ٢٤ ساعة فقط.

٨ - ويجري بذل العديد من الجهود من جانب عدة أطراف — وخاصة البلدان العربية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة والمجموعة الرباعية — لإحياء عملية السلام من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتوصل في نهاية الأمر إلى حل

عادل وسلمي للصراع. وجدّدت هذه الجهود الآمال بإحراز تقدّم يضع حداً لتدهور الحالة ويُنشئ بيئة تشجّع على الحوار لإجراء مفاوضات سلام موضوعية.

٩ - ولكن إسرائيل تواصل تنفيذ سياساتها وممارساتها غير المشروعة بهدف استدامة احتلالها الذي بدأ منذ قرابة ٤٠ سنة في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وفي حين يتحدث الآخرون جميعاً عن السلام تواصل إسرائيل حملة الاستيطان واعتداءاتها العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين وتفرض عقوباتها الجماعية على الشعب الفلسطيني. وتستمر أيضاً عمليات اغتصاب الأراضي والتوسع مع محاولات ضم أجزاء واسعة بالفعل من الأرض الفلسطينية، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها. والهدف الواضح لإسرائيل هو توطيد وتحصين مستوطناتها غير الشرعية والتدابير غير القانونية لضم الأراضي بحكم الأمر الواقع. واستمرار الاستيطان في الأرض الفلسطينية يدمر وحدة الأراضي الفلسطينية ويهدد تهديداً خطيراً كل أمل في التوصل إلى حل على أساس إقامة دولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق. وقد أدّى قيام سلطة الاحتلال بإنشاء أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش لحواجز الطرق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى شطر الإقليم وفرض قيود خطيرة على حرية الحركة إلى الأرض الفلسطينية ومنها وفي كل مكان منها. وحتى موظفي المساعدات الإنسانية والطبية، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، يخضعون لهذه القيود ويتعرضون للمضايقة. والذرائع الأمنية لا تبرر نقاط التفتيش التي تهدف إلى السيطرة على حركة الأشخاص والبضائع وتمثل جانباً من محاولات سلطة الاحتلال تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته وإذلاله ومضايقته وإخضاعه على الدوام تحت نير الاحتلال.

١٠ - ورغم صعوبة الواقع الفلسطيني فإن القيادة الفلسطينية تواصل، بدعم واسع من الشعب الفلسطيني، سعيها لتحقيق السلام. وقد تم تشكيل حكومة وحدة وطنية تعطي الرئيس عباس ولاية متابعة التسوية السلمية النهائية، ولا يزال الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية بشأن وقف إطلاق النار والتهدئة موضع التطبيق.

١١ - ومع ذلك لم تتجاوب إسرائيل حتى الآن بأي طريقة مجدية واستمرت بدلاً من ذلك تتابع سياساتها العنيفة وغير القانونية وتشوّه الحقائق على الأرض. ولم تقبل إسرائيل الطلب الفلسطيني بتمديد وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية. وتنتهك سلطة الاحتلال حقوق الإنسان للشعب الإسرائيلي على أساس يومي ثم تكرّس فكرة أن الشعب الفلسطيني لا بد وأن يعيش في خوف ممن يقومون هم باحتلالهم وإخضاعهم. ويروّج هذا التشويه أشخاص يتابعون العمل لتنفيذ برنامج متطرف ضيّق الأفق ويواصلون تعبئة الدعم للأعمال الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة والجدار والمستوطنات ونقاط التفتيش وحصار القدس والعقوبة الجماعية للشعب الفلسطيني، رغم أن أغلبية الإسرائيليين ينشدون السلام. وهذه الفئة تواصل معارضة أية خطوات قد تجدد عملية السلام كما أنها تؤيد السياسات التي تهدف إلى إبقاء غزة سجناً كبيراً وبذلك يضاعفون من معاناة المدنيين الفلسطينيين في غزة ويؤججون العنف والتطرف. وهذه الحالة لا مبرر لها وهي حالة غير أخلاقية وغير منطقية كما أنها حالة خطيرة تدمّر أي تقدّم تحقق حتى الآن.

١٢ - ومع ذلك هناك فرصة سانحة يسعى الفلسطينيون والعرب على السواء في استغلالها. فقد أكدت حكومة الوحدة الفلسطينية احترامها لكل الاتفاقات السابقة وفوَّضت الرئيس عباس ليتفاوض مع إسرائيل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ونهائية. وفي الجانب العربي، نجد في الوقت نفسه أن مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عُقِد في الرياض قد أكد مرة أخرى مبادرة السلام العربية. ويجري عرض السلام الكامل

وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب التوصل إلى حلٍ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. ووافقت لجنة وزارية عربية للمتابعة في اجتماعها الأسبوع الماضي على عدد من الخطوات العملية لتنشيط مبادرة السلام العربية، بما في ذلك اجتماع مع مجلس الأمن ومع الأمين العام والمجموعة الرباعية وطالبت بمؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية يحضره جميع أطراف الصراع.

١٣ - ويجب ألا تضيع هذه الفرصة كما ضاع كثير غيرها من قبل. ومن المهم مواصلة العمل على أساس الزخم الذي تولّد من قبل ومتابعة جهود السلام بجدية، والتحلي بالجلد من أجل التغلب على العقبات التي ستثور لا محالة. والرئيس عباس مستعد لأن يتفاوض على قضايا المركز النهائي بدون أي شرط. ولو كان هناك شريك من أجل السلام في الجانب الإسرائيلي مستعد هو الآخر لأن يتفاوض بدون أي شرط فإن الجانب الفلسطيني على استعداد لذلك. أما هؤلاء الذين يفرضون الشروط فإنهم لا يريدون السلام، لأن هذه الشروط هي مجرد ذرائع جوفاء لتعطيل عملية صنع السلام والتهرب منها. ولكي تكون المفاوضات منصفة وناجحة فينبغي أن تجري في إطار مؤتمر دولي، نظراً لأن المفاوضات التي تجري في حضور أصدقاء مشتركين ومؤيدين تعزز عملية السلام من خلال تشجيع الحوار ومطالبة الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما وحملهما على الاستمرار في المفاوضات إلى أن يتم التوقيع على اتفاق. وكل المفاوضات الناجحة في التاريخ المعاصر، بما فيها المفاوضات بين العرب والإسرائيليين، كانت تجري بمساعدة طرف ثالث. ولذلك ينبغي النظر بجدية في اقتراح اللجنة الوزارية العربية ودعمه على نطاق واسع.

١٤ - السيد **ويتلي** (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): رحَّب بالتطورات الإيجابية التي وقعت منذ الاجتماع الماضي وخاصة إنشاء حكومة وحدة وطنية والنشاط العربي الجاد لدعم إدارة السلام العربية وتسارع خطى جهود المجموعة الرباعية والاهتمام الشخصي من جانب الأمين العام بالقضية خلال الأشهر الأخيرة. فهذه الخطوات كلها ضرورية في البيئة الإنسانية الشاملة. وتأمل الأونروا أن يتم قريباً إعادة سيادة القانون والنظام في غزة. وفي الوقت الحاضر تواصل المنطقة معاناتها بسبب الانفلات من القانون وهو ما يؤثر سلباً على أعمال الوكالة ويعرّض للخطر أطرافاً غير مشاركة في الاشتباكات والنتيجة الوحيدة هي زيادة الأخطار المحدقة منذ زمن طويل بالمدنيين طيلة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

١٥ - وقد حدث تحسُّن طفيف في مشاكل العبور والتنقل القائمة منذ زمن بعيد. ويعمل معبر كارني الآن بصورة أكثر انتظاماً ويفتح لساعات أطول ولكن عدد الشاحنات التي يُسمح لها بالمرور لا يزال أقل مما وافقت عليه إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بموجب اتفاق التنقل والعبور، وهو ما يؤثر على قدرة الوكالة في توزيع الأغذية. وفي الوقت نفسه فإن عدم تحسّن الحالة في تنقل الفلسطينيين والموظفين غير الدبلوماسيين الدوليين خلال نقطة تفتيش إيريتس أمر يدعو للقلق.

١٦ - وبسبب انخفاض استجابة المتبرعين عمّا كان متوقعاً كان من الضروري أن تخفِّض الوكالة ميزانيتها الأصلية لعام ٢٠٠٧ (٤٣٧ مليون دولار). ومن المتوقع الآن أن تكون النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٧ حوالي ٣٨٠ مليون دولار. وإذا وردت أموال إضافية من المتبرعين في النصف الثاني من العام فسوف تخف بالتالي الضغوط الحالية على التكاليف الجارية والتجميد الذي فُرض على خطط التوسع في عام ٢٠٠٦.

وحتى الآن تلقت الأونروا تعهدات بمبلغ ٣٦٧ مليون دولار. ونوَّه بالجهات المتبرعة التي قامت بزيادة مساهماتها زيادة كبيرة – وبالتحديد أيرلندا وإيطاليا وفنلندا وكندا والنرويج.

١٧ - وبشأن نداء الطوارئ تلقت الأونروا ٨٣ في المائة من المبلغ المطلوب في عام ٢٠٠٦، ولكنها ستكون سعيدة الحظ لو تلقت ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب لعام ٢٠٠٧ (٢٤٦ مليون دولار). ويشمل هذا المبلغ الأموال التي وردت في عام ٢٠٠٦ ولكنها جاءت متأخرة جداً بحيث لم يمكن إنفاقها في ذلك العام ولذلك تم ترحيلها إلى عام ٢٠٠٧. وسوف تتحمل غزة التي تواجه أعظم الاحتياجات وطأة هذه التخفيضات. وبرنامج المساعدة النقدية الذي تديره الوكالة يعاني من تخفيضات كبيرة في حين أن برنامج الأونروا لإيجاد فرص عمل مؤقتة يعمل بمستويات أقل من مستويات العام الماضي. وسوف يعاني برنامج الأونروا للمعونة الغذائية أيضاً: فمن المتوقع استناداً إلى التوقّعات الجارية للإيرادات أن تنفد الأغذية في آب/أغسطس في الضفة الغربية وفي أيلول/سبتمبر في غزة. وفي وقت تشتد فيه الاحتياجات كانت استجابة المتبرعين أقل من المأمول فيه. وأعرب عن أمله في أن يشهد زيادة في جدية الجهود المبذولة في النصف الثاني من العام.

تقرير رئيس اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما

١٨ - **الرئيس:** عرض تقريره فقال إن الاجتماع كان ناجحاً وشهد حضوراً جيداً من ممثلي ٧٦ حكومة والكرسي الرسولي وفلسطين وجماعة فرسان مالطة إلى جانب ممثلي خمس منظمات حكومية دولية وخمس وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة و٢٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني وثماني منظمات إعلامية. وفي الجلسة الافتتاحية ألقيت بيانات من كل من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف نيابة عن الأمين العام ومن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس التشريعي الفلسطيني نيابة عن الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، إلى جانب بيان ألقاه نفسه نيابة عن اللجنة. وشملت الجلسات العامة حلقات مناقشة بمشاركة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والكنيست وكذلك بمشاركة برلمانيين من جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي والبرلمان الأوروبي عن مبادرة تحالف الحضارات. ونوقش أيضاً دور البرلمانات في تعزيز الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإعادة الزخم وعملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

١٩ - وفي الوثيقة النهائية التي اعتُمدت في ختام الاجتماع رحّب المشاركون بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهو أمر لا بد وأن يسمح للمجتمع الدولي بإعادة المساعدة الاقتصادية والإنسانية التي تقوم الحاجة الشديدة إليها، وأن يساعد على دفع العملية السياسية قُدماً. وجاء في الوثيقة أيضاً أن المجتمع الدولي يتحمل التزاماً بدعم الحكومة الجديدة بدون شروط مسبقة ورفع القيود المفروضة على المعونة المقدمة إليها.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك أكد المشاركون على عدم إحراز تقدُّم في إقامة السلام في الشرق الأوسط وفي معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو ما زاد من انعدام الثقة بين الطرفين وأجج التطرف على الصُعد المحلية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك كان صوت القادة الدينيين في إطار الجهود المبذولة للتغلب على الخلافات وسوء الفهم بين المجتمعات الغربية والإسلامية أمراً جوهرياً لتعزيز حوار بين الحضارات. وسيساهم حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كثيراً في تعزيز هذا الحوار.

٢١ - وناقش الحاضرون أيضاً بالتفصيل الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية في تعزيز التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين. وأعربوا عن أملهم في أن يتغلب الأطراف على الصعوبات الباقية في سعيهم للوصول إلى تسوية نهائية على أساس القرارات ذات

الصلة لهيئات الأمم المتحدة ومرجعية مدريد المعتمدة في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط لعام ١٩٩١ ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وخارطة الطريق. وأيّد المشاركون أيضاً الدعوات المطالبة بعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط.

٢٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس عقد وفد اللجنة مشاورات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية من أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط، بما فيها المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية، بشأن برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني. وكان الغرض من المشاورات التي استمرت يوماً واحداً هو مواصلة الحوار مع المنظمات غير الحكومية التي ترتبط معها اللجنة بعلاقات منذ زمن طويل وإنشاء علاقات جديدة، وخاصة مع بضع منظمات إيطالية ناشطة في موضوع فلسطين. وقد أبلغ ممثلو المنظمات وفد اللجنة بمبادراتهم وحملاتهم ومشاريعهم، وخاصة في الاستعداد للذكرى الأربعين للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. وقدّموا أيضاً عدة اقتراحات تتعلق بمؤتمر المجتمع المدني القادم الذي ستعقده اللجنة، ورأوا أنه ينبغي أن ينعقد هذا المؤتمر في نهاية حزيران/يونيه في بروكسل.

٢٣ - وقال إنه إذا لم يستمع إلى أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في أن تأخذ علماً بهذا التقرير.

٢٤ - تقرر ذلك.

اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي المعني بمسألة فلسطين، ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، واجتماع ومنتدى الأمم المتحدة العام لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، بريتوريا

٢٥ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٣ التي تعرض البرنامج المؤقت لاجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين ومنتدى الأمم المتحدة العام لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقال إن الاجتماعين يهدفان إلى تشجيع العمل الدولي الواسع، بما في ذلك العمل من جانب الدول الأفريقية، لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإحراز حل للصراع على أساس رؤية مشتركة وإقامة دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وسيناقش المشاركون الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجهود الدولية للتوصل إلى سلام إسرائيلي - فلسطيني مُستدام والتضامن الأفريقي مع تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال وإقامة دولة. وقد تم إرسال الدعوات لحضور هذه الأنشطة إلى الخبراء المشهورين دولياً ومنهم خبراء إسرائيليون وفلسطينيون، وإلى الدول الأعضاء والمراقبين والبرلمانيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وممثلي المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

٢٦ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت لهذا النشاط الوارد في ورقة العمل رقم ٣.

٢٧ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.